مدير عام جمعية الصناعيين اليمنيين لـ"الثورة" :

لن نحتاج إلى مانحين إذا وجدت رؤية حقيقية للتنمية

الصناعة عانت أكثر من غيرها بسبب الظروف التي مرت بها البلاد

أكد مدير عام جمعية الصناعيين اليمنيين علي محمد المقطري أن بلادنا لن تكون بحاجة إلى مانحين والى منح وقروض لو أن هناك حكومات تمتلك رؤية حقيقية في التنمية باعتمادها على موارد ذاتية والامكانات الذاتية للبلاد. مشيراً إلى أنه ما لم تكن هناك خطط اقتصادية لانعاش الاقتصاد المحلي فقد نصل إلى نتائج مؤسفة. وفيما يلي نص اللقاء:

حاوره/علي البشيري

* هل أنت مع التفكير في رؤية اقتصادية جديدة للمستقبل؟

- نحن دائماً نقول في القطاع الخاص بشكل عام وفي القطاع الصناعي بوجه خاص أنه ليس لدى الدولة والحكومات المتعاقبة رؤية اقتصادية وإستراتيجية شاملة ،وهذا الأمر دائماً نشكوا منه .

طبعاً بالتأكيد نحن نريد أن تكون هناك رؤية اقتصادية وأهداف واضحة ومتكاملة و تنعكس في شكل خطط ماذا نريد والى أين نريد أن نصل، وهذه القضية تتطلب منا نضالا مستمرا حتى يتم تحقيقها.وفي الأخير هذه المسائل هي مرتبطة بعقليات النخب التي تحكم ،واعتقد انه لن يكون هناك انجاز مقبول ما لم نحدد الأهداف التي نريد تحقيقها .وعلى الجميع بما فيهم القطاع الخاص أن يسعوا إلى طرح القضايا والأولويات المهمة التي ينبغي على الحكومة التركيز عليها .

الآن هناك جهود للإعداد لمؤتمر الشراكة بين القطاع الخاص والدولة واعتقد أن هذا المؤتمر سيمثل قوة دافعة للتنمية وتعزيز الشراكة بين الطرفين .

قطاعات واعدة

* ما هي الجوانب أو المجالات التي ينبغي أن تركز عليها الرؤية الاقتصادية الجديدة؟

- هناك كثير من القطاعات المهمة للغاية يتصدرها قطاع الصناعة ،وهناك أيضا قطاعات أخرى واعدة ،فاليمن لا يزال بلدا بكرا والكل يقول انه لا يزال أمامها فرص واعدة في قطاعات كثيرة سواء في قطاعات الصناعات التقليدية أو الصناعات النفطية إضافة إلى قطاع مهم في الجانب الصناعي نفسه وهو قطاع التعدين ،فاليمن معروف أن التكوين الجيولوجي يؤكد أنها غنية جداً بمحزونات هائلة من المعادن وهذه من أهم الثروات التي لم تمس حتى الآن على سبيل المثال قرأنا في الأسابيع الماضية انه لدينا احتياطي هائل من النحاس والجرانيت ،والرخام يعد من أجود أنواع الرخام في العالم ويوجد لدينا بكميات كبيرة. بالإضافة إلى معدن الرصاص ،هناك مشروع كبير في نهم بين مجموعة شاهر ومستثمرين أجانب في جبل صلب .وبالتالي قطاع التعدين من أهم القطاعات الاستثمارية الواعدة ،ويمكن أن يحقق نهضة كبيرة لليمن سواء على مستوى الموارد أو الصناعات المشتقة من الصناعات التعدينية فالمعروف أن بعض المعادن تدخل في مكونات العديد من الصناعات وبالتالي ستكون هناك فرص كبيرة للاستثمار،بالإضافة إلى القطاع السياحي والسمكي والزراعة وهذه قطاعات لا تزال الاستثمارات فيها ضعيفة ويمكن أن تنهض بالبلاد والتنمية .

> ما لم تكن هناك خطط اقتصادية لانعاش الاقتصاد المحلي فقد نصل إلى نتائج مؤسفة

واعتقد أن أي رؤية للتنمية لا تتضمن خططا محكمة للنهوض بهذه القطاعات فسوف تكون ناقصة جداً ، وهناك الموارد البشرية وهي ثروة في غاية الأهمية ،اليمن معروف انه مجتمع فتي وهذا المجتمع الفتي غني بالشباب ،والشباب هو طاقة يجب أن تستثمر سواء عن طريق وضع الخطط التعليمية التي ترتبط باحتياجات التنمية وبسوق العمل والتعليم الفني والمهني ،وهذا جانب مغيب مع الأسف الشديد ولا يعطى حقه الذي يستحقه من الاهتمام .

ونحن نرى أن بلادنا لن تكون بحاجة إلى مانحين والى منح وقروض لو أن هناك حكومات تمتلك رؤية حقيقية في التنمية باعتمادها على موارد ذاتية والإمكانات الذاتية للبلد.

وخلال فترة الثورة كان هناك حراك إعلامي سلط الأضواء على الإهمال في بعض القطاعات والأموال المهدرة ،وهذه كانت من الدوافع لخروج الناس للتظاهر والدعوة للتغيير ،وقد لاحظنا من خلال هذا الحراك الإعلامي انه لو تم استغلال الغاز بشكل سليم لسد العجز في الموازنة من مورد واحد فما بالك ببقية الموارد، هناك قضية الطاقة والتي تهدر فيها أموال كبيرة ولا تستثمر بشكل سليم كالاستثمار في إنتاج الطاقة بالغاز المحلي وهذه يمكن أن توفر موارد هائلة وستسد جزءا من مشكلة العجز الذي وصل إلى مستويات عالية.

وأتذكر أني تابعت ذات مرة مقابلة لأحد المستثمرين اليمنيين الكبار ،فالرجل عندما ركز على ثلاثة قطاعات " ميناء عدن،الغاز ،الكهرباء" ودلل عليها بالأرقام بأن هذه الثلاثة القطاعات يمكن أن توفر نحو5 مليارات دولار سنوياً للبلاد ،ولو لاحظنا ما تم رصده من المانحين لهذه القطاعات سنجد انه في هذه الحدود أي 7 مليارات دولار ،فهذا الهدر والضائع من ثلاثة مصادر كان يمكن أن يسد العجز ويغنينا عن المنح والقروض الخارجية فما بالك ببقية القطاعات .

معاناة الصناعة

* هل تعتقد أن قطاع الصناعة شهد تراجعاً خلال العامين الأخيرين؟

- بالتأكيد فقد عانى هذا القطاع كثيراً، فالبلاد كلها عانت والصناعة كذلك عانت أكثر من غيرها بسبب الظروف التي مرت بها كانعدام المحروقات وانقطاع الطاقة إضافة إلى الركود الاقتصادي بسبب الظروف التي مرت بها البلاد منذ قيام الثورة وهذا ينعكس على الدخول وعلى الطلب إضافة إلى الانعكاس المباشر على موضوع الديزل والطاقة .فالمعاناة لا شك كانت كبيرة.

> قطاع التعدين من أهم القطاعات الاستثمارية الواعدة ،ويمكن أن يحقق نهضة كبيرة لليمن

* هل أغلقت مصانع أو تراجعت طاقاتها الإنتاجية ؟

- حسب علمي شخصياً وما تردنا من معلومات لم يغلق تماماً أي مصنع من مصانع أعضاء الجمعية ،ولكن كثيراً منها عانت كثيراً وانخفضت قدراتها الإنتاجية بشكل كبير وبعضها إلى أكثر من النصف وأخرى كانت على شفا التوقف والإغلاق .

* هل بدأت الآن تستعيد عافيتها ؟

بالطبع الآن بدأت تستعيد العافية بشكل تدريجي ،ومن المؤكد أنه ما لم تكن هناك خطط اقتصادية لإنعاش الاقتصاد المحلي فاعتقد أنه ربما نصل إلى نتائج مؤسفة .وهذا حتى في الأوضاع الطبيعية إذا لم توجد رؤى اقتصادية هادفة للنهوض فلن نخرج من هذا الوضع المتردي.ومع الأسف ما لاحظته من موازنة الدولة للعام الجاري 2013م للحكومة التي جاءت نتيجة هذه الثورة غير مشجعة حيث كانت معظم النفقات تصب في النفقات الجارية بينما النفقات الاستثمارية تراجعت وتمثل نسبة متواضعة وهذا لا يخدم التنمية.

رأي اقتصادي

مزايا تمويلية

د.أحمد إسماعيل البواب
ahmed albauab @ hot meil .com

> ثمة تحولات عميقة تشهدها المنطقة منذ فترة تعكس من جانب منها الحاجة الملحة للتعاقد مع الشركات الخاصة والاستثمارية لتنفيذ المشروعات وإداراتها وتشغيلها من خلال عقود تمويلية استثمارية ذات صيغ قانونية متنوعة باعتبارها بديلاً حتمياً في ظل قصور الموارد المالية اللازمة لاستمرار الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية

تعمل بلادنا بجدية وفاعلية وبصورة علمية مدروسة ومردود اقتصادي تنموي باعفاء معدات وتجهيزات الحاسب الآلي وأجهزة الاتصالات والمشاريع الاستثمارية من الرسوم الجمركية والضريبية مما حقق أرتياحاً في أوساط المواطنين والشركات والمستثمرين وجعل اليمن جزءاً أساسياً وفاعلاً في المنطقة باعتباره بلداً ديناميكياً لديه قدرات فائقة خصوصاً في المؤسسات المالية والمصرفية والمعلوماتية والتكنولوجية، وليس بخاف على التقنيين والمبرمجين والمحللين والاقتصاديين والمفكرين والأكاديميين أن اليمن تسعى بجعلها مركزاً لمجموعة من النشاطات التقنية والمعلوماتية والاتصالية والمالية والاستثمارية والثقافية مع اعتماد سياسة الأجواء المفتوحة وتوجهها نحو الخصخصة وتحرير قطاع الاتصالات والمنشآت الاقتصادية والخدمية بما يتماشى مع سياسة الحكومة وينسجم مع توجهاتها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الواقعية والتي يحكمها السوق لأن ثمة تحولات عميقة تشهدها المنطقة منذ فترة تعكس من جانب منها الحاجة الملحة للتعاقد مع الشركات الخاصة والاستثمارية لتنفيذ المشروعات وإداراتها وتشغيلها من خلال عقود تمويلية استثمارية ذات صيغ قانونية متنوعة باعتبارها بديلاً حتمياً في ظل قصور الموارد المالية اللازمة لاستمرار الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية التي تحتاج لتمويل ضخم وتكنولوجيا عالية ونظم إدارية مستحدثة من دون أن تتحمل الدولة أعباء التمويل من خلال استخدام القروض الحكومية الخارجية أو موارد الموازنة العامة ولمثل هذا التمويل مزايا عدة تتمثل في نقل التكنولوجيا وتنمية أسواق رأس المال وخلق فرص العمل مع إمكانية احتفاظ الحكومة بالسيطرة الاستراتيجية على المشروعات.

الفترة من 2013 وحتى 2016م

1,9 مليار دولار تقديرات احتياج اليمن من التمويل الخارجي

أحمد الطيار

«، قدر التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك لليمن والمانحين احتياج بلادنا من التمويل الخارجي بـ9.1 مليار دولار سنويا للفترة من 2013م، وحتى 2016م، لينخفض في السنوات الأربع التالية 2017 - 2020م، إلى 6.1 مليار سنوياً ليصل إجمالي التحويل المطلوب لفترة الثمان سنوات مبلغ 1.14 مليار دولار.

ويتوقع خبراء الاقتصاد أن يحقق اليمن إذا ما صدقت النية ووفاء المانحين بالتعهدات معدلات نمو اقتصادي ما بين 7 - 9%، وانخفاضا في معدلات الفقر إلى 30% بحلول 2020م.

ويتطلب الأمر من الحكومة إطلاق برنامج طموح للإصلاحات السياسية الاقتصادية والنقدية باعتبار أن التمويل الخارجي مرتبط بتنفيذ حزمة الإصلاحات المقترحة والتي أوصى بها التقييم المشترك الاجتماعي والاقتصادي.

ويقر الخبراء والمسئولون في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بوجود عدة صعوبات داخلية وأخرى تتعلق بالمانحين، فالمعوقات الداخلية تتلخص بعدم قدرة بعض الجهات الحكومية في استيعاب المتغيرات، حيث ما تزال هذه الجهات تتعامل مع التعهدات الخارجية شأنها شأن الموارد المحلية أما المعوق الخارجي فيتمثل في تأخر بعض المانحين في البت بمسألة الالتزامات والتباطؤ في تحويلها إلى تمويلات تساعد الحكومة على البدء بتوجيهها إلى المشاريع المحددة لها.

دراسة احتياج السوق اليمنية والسعودية من العمالة المؤهلة في ورشتي عمل بعدن

{ عدن/سبأ

تنظم وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والاصغر التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية بعدن اليوم ورشتي عمل حول عرض دراسة احتياج السوق اليمنية والسعودية من العمالة المؤهلة في قطاع الانشاء والتعمير.

وتستهدف الورشة الاولى المقاولين وممثلي شركات الانشاء والتعمير ومكاتب توظيف العمالة ومدراء ومسئولي الصندوق الاجتماعي للتنمية بعدن، فيما تستهدف الثانية دكاترة واساتذة من كلية الهندسة ورئاسة الجامعة ومراكز التدريب والشباب الخريجين.

وأشارت ضابطة المشروع سوزان البنا لـ (سبأ) إلى أن مشروع الدراسة يهدف إلى معرفة الاحتياجات التدريبية والتأهيلية الضرورية واللازمة للخريجين من الشباب في قطاع الانشاء والتعمير لدخولهم سوق العمل من خلال تعريفهم وتدريبهم طبقا للمعايير اللازمة التي يحتاجها سوق العمل في المجتمع، مشيرة إلى أهمية رفع قدرات المستهدفين ومهاراتهم الفنية والهندسية للمساهمة في رفد السوق المحلية وسوق العمل في الخليج العربي بعمالة مؤهلة ومتدربه في هذا القطاع.

وأوضحت أن الورشة ستتناول كشف بعض الفرص التي تساهم في كيفية استغلال قدرات وخبرات المنشآت التي تحقق الهدف العام في مساعدة الشباب في دخولهم إلى سوق العمل بالإضافة إلى عرض الصعوبات والتهديدات التي يتعرض لها هذا القطاع وكيفية ايجاد الحلول المناسبة.

ارتفاع العملة المصدرة إلى 832,8 مليار ريال

خاص

ارتفعت العملة المصدرة في نهاية عام 2012م نحو 832.8 مليار ريال مقابل 800.2 مليار ريال في نهاية عام 2011م .

وبينت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي أن العملة المصدرة ارتفعت بقرابة 32.6 مليار ريال في 2012م عما كانت علية في 2011م .

وتوزعت العملة المصدرة على الفئات المختلفة ، حيث بلغت العملة المصدرة من فئة الألف الريال 687.4مليار ريال تمثل 83% من إجمالي العملة المصدرة ،تليها ذلك فئة الخمسمائة ريال حيث بلغت العملة المصدرة منها 109.2 مليار ريال تمثل 13% من إجمالي العملة المصدرة.

كما تم إصدار 11.2مليار ريال من فئة المائتين والخمسين ريالاً ، و3.1 مليار ريال من فئة المائتي ريال،و14.5مليار ريال من فئة المائة ، و2.8 مليار ريال من فئة الخمسين ، و1.7 مليار ريال من فئة العشرين ،و1.8مليار ريال من فئة العشرة ، و584 مليون ريال من فئة الخمسة ريالات .

166,4 مليار ريال قيمة التجارة بين بلادنا ومنطقة اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة - نافتا

منصور شايع

بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري بين بلادنا ومنطقة اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة - نافتا خلال العام2011 م 166 مليارا و 496مليونا و 488ألف ريال ، مقال 148مليارا و 186مليونا و 937ألف ريال في العام السابق2010 م ،مسجلا زيادة وصلت إلى نحو 18 مليارا و309 ملايين و 551ألف ريال، وبمعدل نمو سنوي بلغ .. ٪12.3

وذكرت بيانات إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها الثورة" أن إجمالي صادرات اليمن إلى منطقة اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة - نافتا خلال2011 م بلغت 62 مليارا و334 مليونا و 408ألاف ريال، مقابل29 مليارا و 183مليون و 565ألف ريال في2010 م، بزيادة تجاوزت 33 مليارا و 150مليونا و 843ألف ريال، بمعدل نمو سنوي . ٪113.5

فيما تراجعت قيمة الواردات اليمنية من مجموعة الدول الأعضاء في منطقة اتفاقية امريكا الشمالية للتجارة الحرة - نافتا من حوالي119 مليارا و 3ملايين و 372ألف ريال في 2010م إلى 104 مليارات و 126مليونا و 80ألف ريال ،مسجلة انخفاضا بلغ 14مليارا و 841مليونا 292 ألف ريال، وبمعدل نمو سنوي بالسالب . ٪12.4

وبذلك فإن الميزان التجاري بين اليمن ومنطقة اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة - نافتا مسجل لصالح تلك الدول الأعضاء في المنظمة بفارق تجاوز 41 مليارا و 827مليونا و 672ألف ريال في 2011م، مقابل 89 مليارا و 819مليونا و 807آلاف ريال الميزان التجاري في عام2010 م.

طيران الامارات تستعد لاطلاق خدمة يومية إلى الجزائر واليابان

معين النجري

كشف مدير طيران الامارات في اليمن سعيد الجناحي عن تحضيرات تقوم بها الشركة استعدادا لإطلاق خدمة يومية جديدة إلى الجزائر مطلع مارس القادم واخرى إلى مطار هانيدا في طوكيوبداية يونيو، مؤكدا في الاحتفال الذي أقامته شركة طيران الامارات الاربعاء الماضي في فندق البستان لتكريم25 وكالة سياحة وسفر تعمل في كل من صنعاء وعدن والحديدة، ان هذا التكريم جاء نتيجة للجهود التي تبذلها هذه الوكالات لخدمة المسافرين اليمنيين وتحفيزا من قبل طيران الامارات من اجل بذل المزيد من الابداع. وفي احتفال التكريم حصلت شركة العالمية على المركز الأول بينما حصلت وكالة مرجان على المركز الثاني وجاءت وكالة الصقر في المركز الثالث.

موضحا أن عدد خطوط طيران الامارات في العالم بلغ129 مدينة في 75 دولة.

وتزامنا مع وصول اسطول طيران الامارات إلى197 طائرة لتصبح اكبر مشغل لطائرات البوينج 777 والايرباص,380A بحسب الجناحي ,حيث تخدم هذه الطائرات 21 وجهة ,اطلقت الشركة تشغيل الكونكورس الجديد في مطار دبي الدولي بداية هذا العام، واصفا اياه بـ"الاول من نوعه المخصص لطائرات الايرباص 380A على مستوى العالم".

ويتصل الكونكورس B ومبنى الركاب من خلال قطار انفاق تم انشاؤه لضمان سهولة حركت المسافرين عبر مطار دبي الدولي.